

آثار الإستحواذ على أسهم الشركات التجارية في القانون الأردني - دراسة مقارنة

Effects of acquiring shares of commercial companies

¹ حنين محمود أحمد فريحات * ، ² عبد الوهاب عبدالله المعمري¹ كلية القانون جامعة الإسرء (الأردن)، almmamary380@gmail.com² كلية القانون جامعة الإسرء (الأردن)، almmamary380@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/10

تاريخ القبول: 2022/04/02

تاريخ الاستلام: 2022/01/19

ملخص:

نظراً لأهمية الاستحواذ وآثاره في مجال الإقتصاد والتجارة ، وأهمية القوانين والتشريعات في تنظيم نصوص تستوعب الإستحواذ، تناول الباحثان في هذه الدراسة آثار الإستحواذ على الشركات التجارية ، وقد إشتملت الدراسة على المقارنة بين القانون الأردني والقوانين الأخرى ، وهدفت الدراسة إلى بيان تعريف الإستحواذ حيث تم ذكر أكثر من تعريف أوردتها القوانين المقارنة ، وآثار الإستحواذ من الجانب الإقتصادي والقانوني، مع ذكر التفاصيل المتعلقة بالآثار، والمقارنة بين الإستحواذ والإندماج ، كونهما موضوعان متقاربان قد يحدث لبس عند التعامل بهما.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنه وبالرغم من إن المشرع الأردني لم ينظم الإستحواذ في أحكامه ، إلا أن الكثير من التشريعات المقارنة بينت إن عملية الإستحواذ عملية ذات تنظيم دقيق، لأنها سلاح ذو حدين رغم الإيجابيات التي تتمتع بها إلا أنها أشد خطورة في سلبها، حيث إذا قامت الشركة المستحوذة بإحتكار عنصر مهم في الدولة المستضيقة فأثما ستتحكم في إقتصادها، أو تشل حركة التجارة في ذلك القطاع .

كلمات مفتاحية: الاستحواذ. الاندماج، الشركة المستحوذة. الشركة المستحوذ عليها. الاحتكار.

Abstract:

Because of the importance of acquisition in the economy, and the importance of legislation regulating acquisition, in this study the effects of acquisition on commercial companies, and aimed to clarify the definition of acquisition, in comparative laws, and the effects of acquisition from the legal side, with mention: details related to the effects, and the comparison between acquisition and merger. The study concluded with results: Although the Jordanian legislator did not regulate acquisition in its provisions, many comparative legislations showed that acquisition is an organized process, because it is a double-edged sword despite its advantages, but it is more dangerous in its negative aspects. If the acquiring company monopolizes an important component of the host country, it will control its economy, or paralyze trade in that sector.

Keywords: Acquisition; Merger; Acquiring Company; Acquired Company; Monopoly.

مقدمة:

إن المشروعات أياً كان نوعها سواءً إقتصادية أو تجارية، هي في الأساس تنشيط للحياة الإقتصادية و التجارية على الأرض التي تقوم عليها، وإن الأفراد أصحاب هذه المشروعات أسسوا حياةً مزدهرةً في الفترات الماضية، لكن مع التحول العلمي الكبير والتطور الإقتصادي والتجاري الذي أصبح الفرد لا يستطيع أن يواكبه، بما في ذلك أصحاب رؤوس الأموال البسيطة، لذلك كان لا بد من إيجاد حلاً لهذه المشكلة.

فكان لا بد من تسليط الضوء على فكرة المشروع الجماعي، الذي يعني وجود أكثر من رأس مال وأكثر من شخص داخل شركة أو تحت إدارة واحدة، لذلك ظهرت لدينا شركات الأموال وشركات الأشخاص والشخصيات الإعتبارية، وتعتمد فكرة المشروع الجماعي على تركيز المشروعات تحت إدارة واحدة بهدف تحقيق المصلحة الإقتصادية للأعضاء المشتركين فيها، مثال ذلك الشركات المتعددة الجنسيات.

فالإستحواذ عبارة عن ملجأ للشركات التي كانت على أعتاب إفلاسها، أو التي تتعرض لمشاكل في السوق التجاري، فساعدتها لعدم إشهار إفلاسها وإغلاق تجارتها للأبد وضياع الفكرة التي تقوم عليها.

لم ينظم المشرع الأردني الإستحواذ، بالرغم من وجود حاجة لتنظيم خاصة إن شهدنا حالات الإستحواذ في الواقع العملي، وفكرة الإستحواذ ليست بالهينة ولا البسيطة، فآثارها السلبية كثيرة ومؤثرة، فهي إذا لم تتم بالطريقة الصحيحة لكان الإحتكار والإستغلال والتحكم بالشؤون السياسية للدول المستضيفة للإستحواذ ناقوس خطر يؤثر على أصحاب الشركات والتجارة البسيطة، ومن الممكن أن تؤدي تلك الهيمنة على إنهاء هذه الشركات الصغيرة، وتكبيد التجار الجدد الخسائر الكبيرة، وهذا ما يدعوا إلى وجود الرقابة على المنافسة.

ومن الأمثلة العالمية على الإستحواذ نجاعة هذه الفكرة ما تم على مستوى الشركات الكبرى مثل فيس بوك وإستحواذها على واتس أب وإنستقرام، أمثلة عالمية ضخمة أثبتت إن الإستحواذ يُنمي الحياة الإقتصادية ويُدبر الكثير من الأموال الضخمة لأصحابها.

أهمية البحث :

إن الإستحواذ يُعد خطوة أولية نحو عملية اندماج محتملة حيث أن الإستحواذ مرحلة أولية من مراحل الاندماج حيث تقوم إحدى الشركات بالتحكم في إدارة شركة أخرى عن طريق إستحواذ أكبر عدد من أسهمها تمهيداً لدمجها في الشركة المستحوذة، وتظهر أهمية الدراسة من خلال التطور الإقتصادي، والتوسع في مجال الشركات، ولكثرة التطبيقات العملية الناتجة عن الإستحواذ محلياً ودولياً، بالإضافة إلى أن القانون الأردني لم يتطرق إليه في نصوص قانون الشركات، إلا أنه لم يح في قانون البنك المركزي من خلال تشجيعه للإندماج في البنوك.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

1- بيان ماهية الإستحواذ.

2- توضيح آثار الاستحواذ الإقتصادية و القانونية .

3- تحديد التغييرات التي يحدثها الإستحواذ في الشركات.

أسئلة وفرضيات الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نسعى للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ماهي أحكام الإستحواذ على الشركات في القانون الأردني؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهية الاستحواذ وأسبابه ومبرراته؟

2- ماهي آثار الإستحواذ وهل تمتد الآثار إلى قانونية وإقتصادية؟

3- ما هو التغيير الذي يحدثه الاستحواذ على الشركات؟

مشكلة البحث :

نظراً للتطور الإقتصادي المتسارع ، نجد أن التشريعات غير مواكبة لهذا التطور، فهي مثلاً لم تنظم موضوع الإستحواذ ، لكن أشارت له على إستحياء في بعض المواقع في القانون ، والتي تحاول من خلالها أن تُعطينا الإشارة الخضراء للعمل به، بالرغم من وجود تطبيقات عملية للإستحواذ داخل الأردن .

وعليه فإن مشكلة البحث أن النصوص القانونية لم تنظم أحكام الإستحواذ بشكلٍ كافٍ، حيث لم توضح كيفية العمل به وإجراءاته، ولم تُصرح بمفهوم الإستحواذ بشكل واضح وخاص، بل تركت الغموض يدور حول المفاهيم المتقاربة منه مثل الإندماج والشركة القابضة، هل يقصد المشرع التلميح للاستحواذ من خلالهما، بناءً على هذا الضمور التشريعي فإننا نواجه مشاكل عديدة من حيث آلية تطبيق هذه العملية في الشركات التي تُريد أن تستحوذ على شركات أخرى .وأيضاً لدينا مشكلة في تنظيم الأحكام القانونية للآثار التي تترتب على الإستحواذ بالنسبة للمدينين والدائنين والمساهمين وإلى أي حد قد تمتد آثار الإستحواذ.

منهجية البحث :

إتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي، من خلال وصف ظاهرة الإستحواذ على الشركات ، والمنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص المتعلقة بالاستحواذ، والمنهج المقارن لتناول هذا الموضوع بكل الطرق وتناقشة من كل الجوانب، وأيضاً عرض نصوص قانونية مقارنة ورد فيها الإستحواذ، وكيف تم تنظيمه، والية عملة ومقارنته مع التجربة الأردنية إن وجدت.

الدراسات السابقة :

دراسة: طاهر شوقي مؤمن (2009)، الاستحواذ على الشركات، دراسة نظرية وتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة.

حيث يُعالج أحكام الاستحواذ في القانون المصري، من خلال قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية رقم 135 لسنة 1993 وتعديلاته ، وتناول البحث نصوص القانون المصري الذي أوضح من خلالها ماهية الاستحواذ، وآثار الاستحواذ ، والطرق القانونية لإجراء الاستحواذ حسب ما نص عليها المشرع المصري ، والإجراءات المضادة له ، وحالات عملية الاستحواذ أي الأمثلة العملية التي إستعانت بها الكاتبة ، ونلاحظ من حيث القراءة للنصوص القانونية المصرية أنه لم يضع قانوناً منفرداً للاستحواذ، بل ذكر النصوص المهمة في قانون سوق رأس المال ولائحته فقط. تتميز هذه الدراسة عنها: تناول موضوع الاستحواذ ليس فقط من جانب واحد، كما الكاتب تناوله فقط من جانب التشريع المصري، بل كانت دراسة مقارنة بين المصري والفرنسي والكويتي والإنجليزي.

دراسة: بثينة صالح الجهاني (2020)، أثر الاندماج والاستحواذ على التحكيم دراسة مقارنة، رسالة للدراسات العليا .

تبين هذه الدراسة الاختلاف بين الاستحواذ والأنظمة المشابهة له مثل الإندماج ، وتناولت الكاتبة تجربة دول أخرى منها قطر و القانون الإنجليزي، وبينت تأثير الاستحواذ على التحكيم بشكل خاص، وعرضت نصوص المواد في القانون القطري والقانوني الإنجليزي لبيان تجربة كل منهما في كيفية تقنين نصوص الاستحواذ ، والخطوات التي يجب على الشركات إتباعها لكي يتمكنوا من الوصول إلى الاستحواذ القانوني السليم .

تتميز هذه الدراسة عنها: تتميز هذه الدراسة عنها: بأنها تناولت الآثار بشكل أكبر وأوسع، حيث أنها غطت في الآثار قانون الإستثمار والإحتكار، وقد كانت أشمل حيث قارنت أيضا القانون الفرنسي ، بجانب القانون الكويتي والمصري والعراقي واللبناني.

دراسة: علي فوزي إبراهيم الموسوي (2019)، مفهوم الاستحواذ أنواعه وتمييزه عن غيره من النظم المشابهة، رسالة دراسات عليا.

تناولت هذه الرسالة تعريف الاستحواذ، وأنواعه وتمييزه عن غيره ، وعرضت أمثلة عالمية على الاستحواذ، وكيف ساهم ذلك في دخول أسواق مختلفة ، ونقل الخبرات بين الشركات ، والدول المختلفة وذكر النظم القانونية المختلفة مثل القانون الأمريكي و الفرنسي وكيف تعامل كل منهما مع الاستحواذ، وكيف أفردت قوانين خاصة به.

تتميز هذه الدراسة عنها: بأنها تناولت آثار الاستحواذ على الشخصية الاعتبارية و على الدائنين والمدنيين ، وبينت فيها، وبينت آثار الاستحواذ على جوانب عديدة.

دراسة: د. زينة غانم عبد الجبار(2017)، الاستحواذ على الشركات المساهمة بين التبعية والاستقلال، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة عجمان، مجلد 7، الإمارات.

تناولت هذه الدراسة ، ماهية الاستحواذ، وأركان عقد الاستحواذ، ومزايا الاستحواذ التي تعود على الشركة المستحوذة ، والإلتزامات التي تترتب على الشركة المستحوذة والشركة المستحوذ عليها، والآثار التي تترتب على الاستحواذ ، وقارن بين أحكام القانون الإماراتي وأحكام القانون المصري.

تتميز هذه الدراسة عنها: أنها قارنت بشكل أوسع وأكبر وأشمل ، بين قوانين مختلفة أكثر من ثلاث قوانين مقارنة ، وتناولنا التعارض بين مصلحة الشركتين، وإجراءات وخطوات الاستحواذ.

دراسة: محمد حسن شمروخ المطيري (2009)، حماية أقلية المساهمين في حال الاستحواذ على أسهم الشركات.

تناولت هذه الدراسة تعريف الإستحواذ وإجراءاته ، وحماية الأقلية المساهمين بالوسائل القانونية من القرارات التعسفية والتعسف في إستخدام الحق، والآثار المترتبة على عملية الإستحواذ والحقوق القانونية لأقلية المساهمين في الشركات ، وقارن بين القانون المصري والسعودي.

تتميز هذه الدراسة عنها: بأنها بينت الآثار التي تترتب عليه من حيث الإحتكار وقانون الاستثمار، وصور الإستحواذ ، وكانت مقارنة مع القوانين الأخرى أوسع حيث قارنا بين المصري والكويتي، والفرنسي، والإنجليزي.

المحور الأول : ماهية الإستحواذ على الشركات:

لم نجد تعريف جامع مانع للإستحواذ، رغم تعدد التعريفات الفقهية ، فمن هذه التعاريف من قال إنه شراء شركة لأسهم شركة أخرى أو أصولها بنسبة 51% أو أكثر وتسمى الشركة الأولى المستحوذة ، والشركة الثانية المستحوذ عليها ، مع حفاظ كل من الشركتين على إطارها القانوني ويصبح من حق الشركة المستحوذة التدخل في إدارة الشركة المستحوذ عليها ، كونها تملك نسبة أكثر من النصف فيها⁽¹⁾.

تعريف آخر : الإستحواذ هو السيطرة المالية والإدارية لأحدى الشركات على الحركة التجارية لشركة أخرى، بشراء أسهمها سواء كاملة أو جزء كبير منها وتصبح بخولة قانوناً بتعيين مجلس إدارة في الشركة المستحوذ عليها⁽²⁾.

ونجد إن كلا التعريفان ينصبان على فكرة رئيسية واحدة، وهي أن يتم شراء أكثر من نصف أسهم شركة ما والتي تسمى الشركة المستحوذ عليها، من قبل شركة أخرى وتسمى الشركة المستحوذة والتي تقوم بإدارة الشركة الأولى، لأنها ملكت عصب الشرك. وهو مجلس إدارتها.

أما من حيث التعريف القانوني لم يعرف المشرع الأردني الإستحواذ بين نصوصه، ولم يذكره حتى في قانون الشركات لكن أشار له على إستحياء في قانون البنك المركزي الاردني، وكذلك جاء القانون العراقي على نهج المشرع الأردني وأشار اليه ضمناً في قانون سوق الأوراق المالية المؤقت⁽³⁾ كما ذكرنا سابقاً سنتعرف عليها لاحقاً.

أما المشرع المصري قد تحدث عن الشركة القابضة: " يشترط على الشركة القابضة أن تستحوذ على 51% من رأس مال الشركة التابعة لثبوت السيطرة القانونية على الشركة التابعة"⁽⁴⁾.

وفي المملكة العربية السعودية فقد نظمت الإستحواذ من خلال لائحة تسمى لائحة الإستحواذ والإندماج عام 2017 وتمثل في هيئة السوق المالية⁽⁵⁾.

والحديث هنا سيكون عن أثر التحكم بالقرارات المالية من الشركة المستحوذة على الشركة المستحوذ عليها، لما لها من نتيجة مؤثرة بالسيطرة على الشركة الأخيرة، يكون للشركة المستحوذة حق التدخل في القرارات المالية الصادرة عن الشركة المستحوذ عليها، نتيجة إمتلاك الشركة المستحوذة نسبة من الأسهم التي تسمح لها بالتدخل، فمن الممكن أن تقوم بنقل الأرباح التي تحصل عليها الشركة المستحوذ عليها إلى شركتها الأخرى أو نقل تلك الأموال إلى بلد الشركة المستحوذة حتى يتم بذلك الاستحواذ على الأرصدة النقدية⁽⁶⁾ لأن في الغالب الشركة المستحوذة تكون شركة أجنبية، أو أن تمول فيهم مشروعاً، بحكم سيطرتها على فرض الأعمال ، ورسم خطط العمل .

وتتجلى سيطرة الشركة المستحوذة ، عندما تستخدم الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها بشكل يخدم مصلحة الشركة المستحوذة لتحقيق الأرباح،⁽⁷⁾ أو أن تخفي الأرباح عن المساهمين لتحقيق مصلحتها، مثل السعي لبيع الأسهم بثمان أعلى، أو أن تقدر الأموال بقيمة منخفضة لتحقيق مصلحة مثل التهرب من الضرائب التي تترتب على الأرباح الحقيقية.

وهنا يتبين لنا إن آثار عملية الإستحواذ على الشركة المستحوذ عليها في السيطرة الفعلية على أموالها والتحكم بالقرارات المالية ، يشكل تأثيراً كبيراً على الشركة المستحوذ عليها.

وتم تقسيم هذا المحور إلى العنصرين على النحو الآتي:

أولاً : آثار الإستحواذ على الشخصية القانونية للشركة .

ثانياً: آثار الإستحواذ بالنسبة للدائنين والمدينين.

أولاً: آثار الإستحواذ على الشخصية القانونية للشركة .

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، وهذه الآثار تترتب بعد أن تتم عملية الإستحواذ بنجاح وبكامل صورتها وبأفضل نتيجة لها ، و تؤثر على الشركة المستحوذ عليها كونها تتعلق بشخصيتها القانونية ومجلس إدارتها ، وهناك احتمالية تغيير النظام الداخلي للشركة وإنتخاب مجلس إدارة جديد وعلى التفصيل الآتي:

1- أثر عملية الإستحواذ على الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها وما يتعلق بها من إستقلال الذمة المالية وحق اللجوء إلى القضاء :

إن الإستحواذ لا يؤثر على الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها فتبقى شخصيتها، وتحافظ على إسمها التجاري وموطنها وجنسيته، وتبقى ذمتها المالية في حالة إستقلال عن المساهمين فيها، بغض النظر عن نوع الإستحواذ سواء كلياً أو جزئياً بعكس عملية الإندماج فإن الشخصية المعنوية للشركات تندمج وتصبح هناك شخصية معنوية جديدة⁽⁸⁾.

وبناءً على ما سبق فالشركة المستحوذ عليها تبقى متحملة للإلتزامات ويقع عليها واجبات، وبذلك فإن العقود التي أبرمتها لا تتأثر بعملية الإستحواذ، أي يجب عليها أن تلتزم بما تعهدت به من عقود، وإذا كان هناك منازعات قضائية على الشركة تبقى كما هي، أي تبقى هي صاحبة الصفة القانونية و لا يؤثر الإستحواذ عليها حتى لو تغير الممثل القانوني فإن ذلك لا عبرة له ، لأن القانون ينص بأن وإن تغير الممثل خلال عمر الشركة لا يؤثر على سير الدعوى⁽⁹⁾.

وباحتفاظ الشركة المستحوذ عليها بشخصيتها المعنوية يحقق لها مصلحتين:

الاولى: مصلحة للشركة المستحوذ عليها فإذا كانت من الشركات المتعثرة فإن الإستحواذ ينقذها من ذلك ويمنعها من إشهار الإعسار وتقوم بتوسيع نشاطها التجاري.

الثانية: مصلحة للغير يحافظ على بقاء العقود والتعهدات، ولا تتأثر حقوق الغير الذين لهم دعاوى مع الشركة⁽¹⁰⁾.

2- تعديل عقد شراكة الشركة المستحوذ عليها :

بما أن الشركة عبارة عن أسهم قابلة للتداول ومن السهولة والممكن أن يتغير مالكي تلك الأسهم، فبطبيع الحال إذا تغير المالكين يتغير الهدف الذي يحمله كل مالك للأسهم، فيختلف هدف كل مالك عن الآخر، وبذلك يجب أن يتناسب عقد شراكة الشركة مع أهداف المالكين الجدد وهذا ما نص عليه القانون العراقي⁽¹¹⁾.

أما القانون الأردني وكما ذكرنا سابقاً، لم ينظم أحكام الاستحواذ، ولكنه نظم أحكام الشركة القابضة والتي نص في المادة 207 من قانون الشركات الأردني رقم 27 لسنة 1997 أن تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس بالأردن ، وقد ذكرنا سابقاً أن الشركة المستحوذة هي الأقرب الى شركة المساهمة العامة فجاء في نص المادة 112 من قانون الشركات الأردني رقم 27 لسنة 1997 " يجوز لشركة المساهمة العامة أن تزيد رأس مالها المصرح به بموافقة هيئتها العامة غير العادية إذا كان قد أكتب به بالكامل على أن تتضمن الموافقة طريقة تغطية الزيادة.

ومن هذه المادة نستشف أن المشرع الأردني سمح بزيادة رأس المال ومن الطرق التي يمكن فيها زيادة رأس المال، أما بتعديل حصص أحد الشركاء بالزيادة ، أو أدخل شركاء جدد.

ثانياً: آثار الإستحواذ بالنسبة للدائنين والمدينين:

نتيجة عملية الإستحواذ يصبح إرتباط بين الشريكتين المستحوذة و المستحوذ عليها، ويصبح هناك سيطرة فعلية على مجلس إدارة الشركة المستحوذ عليها، إذاً ما هو مصير المدينين والدائنين في الشركة المستحوذ عليها ؟ وخصوصاً أن بعد الاستحواذ تبقى محافظة على شخصيتها المعنوية وإستقلال ذمتها المالية إستقلالاً تاماً.

1- آثار الاستحواذ على المدينين:

بما أن الشركة المستحوذ عليها ستبقى محتفظة بشخصيتها المعنوية، وإستقلالها المالي وتبقى مسؤولة عن العقود والتعهدات التي أبرمتها، ولا تتأثر أي حقوق ناشئة عن التصرفات الحاصلة من الشركة المستحوذ عليها بعملية الإستحواذ؛ لأن عملية الإستحواذ هذه لم تنشأ عنها شخصية معنوية جديدة للشركة فلا تتأثر علاقتها ومعاملتها مع المدينين⁽¹²⁾.

والمعيار في تحديد مسؤولية الشركة المستحوذة و إنتفاء مسؤوليتها عن الديون هو طبيعة العلاقة بين الشركتين، إذا تصرفت الشركة المستحوذة بأموال الشركة المستحوذ عليها لتحقيق مصالح خاصة لها، فيكون هناك تعسف في حق المساهمين وتكون هي مسؤولة عن الديون في الدرجة الأولى.

حيث جاء في القانون المصري في المادة 16 من قانون شركات قطاع الأعمال العام المصري رقم 203 لسنة 1991 أن الأساس القانوني لمسألة الشركة القابضة عن الديون هو أن كلا الشركتين وحدة إقتصادية رغم الإستقلال القانوني لكلا الشركتين إذ تمتلك الشركة القابضة ما نسبة 51% على الأقل من رأس مال الشركة المستحوذ عليها.

2- آثار الإستحواذ على الدائنين:

يعتمد تأثر الدائنين من عدمه على طريقة تمويل الإستحواذ من قبل الشركة المستحوذة إذا كان تمويل الإستحواذ عن طريق الإقتراض، فيكون الدائنين في خطر وبالذات إذا كانت أصول الشركة المستحوذ عليها هي الضامنة لذلك القرض فما هو التمويل عن طريق الإقتراض؟

هو شراء شركة بتمويل جزئي من خلال قرض ضمن خطة مالية وقانونية ، مع تحقيق أرباح على الأموال التي تم إقتراضها .

بهذا يتم سيطرة الشركة المستحوذة على الشركة المستحوذ عليها ، وتلك السيطرة تكون عن طريق دفع جزء من المبلغ المتفق عليه وإقتراض باقي المبلغ بضمان أصول الشركة المستحوذ عليها، وهنا تصبح الشركة المستحوذ عليها هي المسؤولة أمام الجهة المانحة للقرض ، وتكون تحت الرقابة بموجب إتفاق التمويل، ويصبح لهذا الدين الأولوية⁽¹³⁾.

تجد الباحثان أن في كل الحالات إذا كانت الشركة المستحوذ عليها هي شركة مهدده بالإفلاس فالإستحواذ هو الطريق الأسلم والأصح ، لتجنب إشهار إعسارها وإرجاعها إلى عالم التجارة والاقتصاد، ويجب أن ينص النظام في الإستحواذ على أن ينتقل دين الشركة المستحوذ عليها إلى الشركة المستحوذة ، نظراً لأن الشركة المستحوذة أكثر ملائمة مالياً ، وهي التي إختارت الشركة المستحوذ عليها لتقوم بعملية الإستحواذ عليها، إذاً هي تعلم كم من الدين يترتب على تلك الشركة.

وهنا يبرز سؤال، متى تلتزم الشركة المستحوذة بديون الشركة المستحوذ عليها؟

للإجابة عنه يوجد هنا رأيان هما:

الرأي الأول : يدعم فكرة أن لكل شركة شخصيتها المستقلة ، أي أنهما منفردتان في التعامل مع ما يحيط بهن من دائنين ومدنيين، دون إعتبار أن إحداهما الشركة المستحوذة والأخرى المستحوذ عليها .

الرأي الثاني : هذا الرأي يقدم الحقائق الإقتصادية على الحقائق القانونية ، أي أنه لا يعترف بالشخصية المعنوية المستقلة للشركة المستحوذ عليها ، لأن الإستقلال فيها إستقلال ظاهرياً وليس حقيقياً ، ولأن الشركات المستحوذ عليها تنغمس مع الشركة المستحوذة ويصبحان وحدة واحدة، وهذا يحقق خطر للدائنين والمدنيين في الشركة المستحوذ عليها ، لأن الشركة المستحوذة تحذو حذو مصالحها ولا تنظر لشئ آخر⁽¹⁴⁾.

المحور الثاني : آثار الإستحواذ على التشريعات الإقتصادية وتشريعات الإستثمار:

يقصد بالإستثمار هنا إستثمار المشاريع الإقتصادية الضخمة و رؤوس الأموال المختلفة، التي ممكن أن تكون من داخل الدولة أو خارجها، ونخص بالذكر هنا رؤوس الأموال الخارجية وأهميتها للأسواق المحلية .

فعندما يكون لدينا مستثمر أجنبي يرغب بالاستثمار في الأسواق العربية، فإنه يستصعب أن يقوم ببناء إستثماره من الصفر، لأن تلك المغامرة ليست مضمونه وهو بعيد عن طريقة عمل الأسواق الخارجية فمن الممكن أن يبقى سنوات يفكر في إنشاء مشروع في ذلك البلد، وبالإجراءات القانونية الطويلة ، وبالنهاية يبقى على تفكيره دون أن يقوم بأي خطوة ، وذلك أيضا يضعف إستثمارنا لأنه لا توسع فيه .

لكن مع وجود فكرة الإستحواذ ، أي أن هناك مشروع قائم حاصل على كافة التراخيص متمم لكل الإجراءات القانونية ، هذا يشجع المستثمر الأجنبي أن يقوم بتحريك أمواله في الأسواق العربية ، وهذا أدى إلى إنفتاح الأسواق العربية على الأسواق الأجنبية وجذب رؤوس أموال ضخمة ، تؤدي إلى إزدهار الإقتصاد في الدولة المستضيفة للإستثمار وبذلك أصبحت تنعكس إيجابياً على إقتصاد الدولة المستضيفة⁽¹⁵⁾.

وتم تقسيم هذا المحور إلى العنصرين :

أولاً : آثار الإستحواذ بالنسبة للإحتكار.

ثانياً: آثار الإستحواذ في تشجيع الإستثمار.

أولاً: آثار الإستحواذ بالنسبة للإحتكار:

إن من أهم آثار الإستحواذ هو تأثيرها على حرية المنافسة ، وكونه يؤدي إلى الإحتكار وهذا ما تحشاه كافة الدول، لذلك يجب على الدول التي تسمح بالإستحواذ أن تنظم تلك العملية من خلال قانون خاص مستقل بها، تبين فيه آلية وإجراءات الإستحواذ من البداية إلى النهاية، مراعية فيه مصالحها فتكون الشروط والإجراءات تتوافق مع سياستها ومعبرة عن إرادتها في تلك العملية.

ويجب على كل من يقوم بالإستحواذ أن يحصل على الموافقات المطلوبة خصوصا من جهة حماية المنافسة، وتكون هذه الموافقات شرط لصحة عملية الإستحواذ، لأن هذه الموافقات تعطي جانب من الطمأنينة للجمهور، من حيث أن الإستحواذ لن يكون مركزاً إحتكارياً ولن يكون هناك سيطرة أجنبية.

ولأن الجمهور يخشى من أن تكون الشركات الأجنبية هي المتحكمة بأسعار السلع والخدمات، وهي التي ترتب تدفق تلك السلع أو الخدمات وثمنها وقت ما تريد، وتجعلها بين أيديهم وقت ما تريد، فهذه ممارسات تسمى بالإحتكار وهي ممنوعة قانوناً⁽¹⁶⁾.

ولأن عملية الإستحواذ تحد من المنافسة، وقد تنشئ وضعاً شبه إحتكاري يؤثر سلباً على المستهلك الذي من الممكن أن يحصل على سلعه أو خدمة أقل جوده ، وبمقابل مرتفع، وإضافة إلى أنها تؤثر على المستهلك بالخدمات والسلع

فإنها تؤثر على الإستثمارات والمشاريع الصغيرة التي تختص بأشخاص محدودي الدخل، فقد تؤدي إلى خروجهم من السوق، لأن ليس له القوة لمجابهة تلك الترتيبات الضخمة والإستثمارات الأضخم من حجم إستثماراتهم أضعاف مضاعفة، وتنتهي حياة الشركات الجديدة قبل أن تبدأ⁽¹⁷⁾.

وبناءً على ما سبق قامت العديد من الدول بتفادي تلك السلبيات عن طريق سن قوانينها ومنها من كان رائداً في ذلك كالمشرع الأمريكي، حيث نص في قانونه المسمى قانون كلايتون جاء في المادة التاسعة: "يحظر إستحواذ شركة أو مؤسسة على كل أو بعض أسهم أو حصص أو موجودات شركة أو مؤسسة أخرى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، إذا كانت هذه السيطرة تؤدي إلى إحتمال التقييد الجوهري للمنافسة بين تلك الشركات أو المؤسسات أو في السوق بصفة عامة، أو كان من مؤدي ذلك إحتمال تكوين إحتكار في مجال السلعة، وفي نطاقها الجغرافي"⁽¹⁸⁾.

وكان المستفاد من هذه المادة هو تقييد المنافسة، ومن الأمثلة العملية على ذلك في السوق الأمريكي إستحواذ شركة ديوني Dewny على شركة فوكس fox فقد تم إيقاف هذه الصفقة الضخمة التي تصل قيمتها الى 71 مليار دولار لأنها تؤثر على حرية المنافسة وتكوين الإحتكار وكان الإيقاف من قبل جهة مراقبة حماية المنافسة وكان ذلك في عام 2017 ولكن عندما قامت الشركة بتعديل شروطها بما يتوافق مع قانون المنافسة ومنع الإحتكار أخذت الموافقة في سنة 2018⁽¹⁹⁾.

ويأخذنا الحديث هنا لإلقاء الضوء على ما يسمى بمركز السيطرة الجماعي، فما هو؟ وماهي طريقة عمله؟

هو ما يتحقق عندما يوجد مجموعة من المشروعات المستقلة بعضها عن بعض، وتمتلك قوة إقتصادية قادرة على التحكم بالسوق الإقتصادي، وتكون طريقه عملها من خلال تبني إستراتيجية موحدة بين مشروعات مجتمعة وهذا يؤدي إلى السيطرة بالسوق، وتثبت لهذه المشروعات مجتمعه، ويصبح لها المجال مفتوح للإحتكار.

بهذا نجد أن أغلب الآثار الإقتصادية للإستحواذ هي آثار سلبية نسبية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب

نصوصها القانونية التي نظمت عملية الإستحواذ، وهناك جانب من الإيجابيات لا يمكن أن نتجاهله ومنها:

- 1- تنشيط سوق الأوراق المالية (البورصة) عن طريق إدخال أموال عليها وتحريكها وتفعيل الحركات في الأسهم.
 - 2- تقليل حالات الإعسار في الشركات، لأن الإستحواذ عندما يكون على شركة أو شكت أن تُعلن إفلاسها فهو يمنعها من إعلان الإفلاس، عن طريق الإستحواذ عليها وإرجاعها لوضعها المالي الصحيح.
 - 3- إعادة هيكلة الشركات التي تواجه مشاكل سواء في تنظيمها أو عملها التي تقوم به، فتقوم الشركة الجديدة المستحوذة بإعادة هيكلة هذه الشركة، عن طريق الخبرات التي معها وتطويرها وجعلها شركة رائدة.
- وفي النهاية يجب القول إن عملية الإستحواذ يجب أن تتمتع برقابة عالية عن طريق فرض القوانين الرادعة والموافقات اللازمة من جميع الجوانب سواء من ناحية المنافسة أو الإحتكار، وعندما يقع أي لبس بعملية الإستحواذ يجب إلغائها كما أشرنا في المثال السابق من القانون الأمريكي.

وبالنسبة للمشرع الأردني نجد أنه لم يورد أي نص، ولم يشرع لعملية الاستحواذ أي نصوص خاصة به، بمعنى آخر أن المشرع الأردني لم يأخذ بالاستحواذ بشكل واضح نافياً لجهالته، بل أشار للإندماج وذكر كافة الإجراءات المتعلقة به، مع تنظيم الشركة القابضة التي تراها الباحثان قريبة جداً لمفهوم الشركة المستحوذ، ولكن يبقى النقص التشريعي واضح ، كان لا بد من تنظيم بنود معينه تبين الإستحواذ بشكل صريح.

ثانيا: آثار الإستحواذ في تشجيع الإستثمار:

تستفيد الدولة المستضيفة من الإستحواذ بإنعاش إقتصادها، لكن لديها مخوفات فالإستثمارات الكبيرة قد تحتكر نوعاً معيناً من الإستثمار، حيث تصبح اليد الأجنبية هي من تتحكم في ذلك ، سالبة من الدولة المستضيفة حق التصرف بها وبذلك سوف تتحكم بالإقتصاد وكلما زادت خطورة أو أهمية الإقتصاد زاد الجانب الذي تتحكم به الدولة الأجنبية فبالتالي من الممكن أن تتحكم في سياسة تلك الدولة، ويصبح لدينا صراع بين سيادة الدولة والمشاريع الإقتصادية، حيث يظهر لدينا إعتبارين مختلفين بالنسبة للدولة المستضيفة، ونعني بالدولة المستضيفة تلك الدول التي تكون فيها الشركة المستحوذ عليها :

الإعتبار الأول : حاجة الدولة المستضيفة إلى جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والأيدي العاملة ذات الخبرات العالية والكفاءات المتقدمة وكل ذلك لا نجده إلا بالشركات العالمية.

الاعتبار الثاني: حاجة الدولة المستضيفة في دعم وفرض السيطرة الوطنية على إقتصادها، خصوصا في القطاعات الحساسة التي ترتبط بمصالح وسياسة الدولة وإقتصادها .

فالدولة تنقسم الى مجموعتين في ذلك، فمنهم من يقف مع إعتبار على الآخر، ومنهم من يحاول التوفيق بينهما لكن ذلك صعب لأنه كل إعتبار مختلف عن الآخر فهما في خطيين مختلفين تماما، وغير ذلك أيضا هنالك عقبة يسمى الشعور الوطني الذي ينمو لدى الجمهور، الذي يرفض أن تقوم شركات أجنبية بالإستحواذ على الشركات الوطنية ، وذلك أيضا يحفز الشركات الوطنية الأخرى ذات القوة المالية أن تقوم هي بالإستحواذ على الشركة الوطنية الأخرى دون أي تدخل أجنبي.

وعلى الرغم من كل تلك السلبيات، إلا أن هناك أمثلة كبيرة على ذلك ، ومنها الشركة البريطانية المتخصصة في إنتاج المواد الغذائية والشركات الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية إستحوذت على أكثر من ثلاثة ألاف منشأة، وكان هدفها في ذلك إقتسام السوق الأوروبي بقوة وفرض قوتها عليه.

و هذه الدول هي من وضعت أول خطوط الإستحواذ وشرعته ونشرته إلى العالم، من خلال الأمثلة الناجحة للإستحواذ التي أدت إلى إزدهار الأسواق الأوروبية، وكانت صورة مثالية للإستحواذ حيث برزت الإيجابيات على تلك الأسواق.

وكان للمشرع الأردني بصمة في التشجيع على الإستثمار، حتى لو أنه لم ينظم أحكام الإستحواذ، إلا أنه أفرد قانوناً شمي قانون التشجيع على الإستثمار رقم 16 لسنة 1995، فهو إطاراً تشريعاً ملائماً لجذب الإستثمارات الأجنبية، يحمل في طياته من مزايا وحوافز للإستثمار الأجنبي، فقد جعل الإستثمارات الصناعية وقطاع خدمات إستخراج النفط ونقل المياه ومدن التسليّة معفية من الضريبة والجمرك، وجعل أيضاً ضمانات للإستثمار، فالمستثمر غير الأردني يعامل معاملة المستثمر الأردني.

ومن المواد التي نص عليها المشرع الأردني لتشجيع الإستثمار في قانون الشركات ما يلي:

جاء الفصل الأول من قانون تشجيع الإستثمار بعنوان الحوافز والمزايا خارج المناطق التنموية والمناطق الحرة حيث ذكر في المادة (4): "تُعفى من الرسوم الجمركية وتخضع للضريبة العامة على المبيعات بنسبة (صفر) في حال تم إستيرادها أو شراؤها محلياً" (20).

وهنا نجد أن المشرع الأردني قد بين في هذه المادة طريقة من طرق التشجيع على الإستثمار، وهي أن الإستثمارات العشرة المذكورة سابقاً في المادة معفية من الرسوم الضريبة والجمركية .

ويرى الباحثان أن هذه الطريقة للتشجيع على الإستثمار هي عامل جذب كبير في التحفيز حيث أن الضرائب الجمركية تُحمل التاجر أعباء إضافية قد تجعله يتراجع عن تجارة، أو أن يحولها إلى بلد ضرائبها أقل، أو لا توجد فيها ضرائب، لذلك نجد مشرعنا الأردني كان سابقاً بهذه الخطوة.

ورد في المادة رقم (10) "أ- يحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفقاً لأسس وشروط تحدّد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية على أن تحدّد بموجبه الأنشطة الإقتصادية والنسبة التي يحق للمستثمر غير الأردني المشاركة أو المساهمة في حدود- مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني" (21) .

وتحتوي هذه المادة في طياتها على بروتوكول تجاري عالمي، فيه توازي بين المستثمر الأردني وغير الأردني، وفتحت أفاق التملك والمساهمة مما يجعل المستثمر مطمأن على تجارته وأملكه.

وجهة نظر الباحثان هنا تعارض مع رؤية المشرع أن التشجيع على الإستثمار تختلف عن المعاملة بالمثل، من الضروري عمل تسهيلات للتاجر غير الاردني، لكن ليس من الشرط أن نعامله معاملة الأردني ، بل يجب أن نجعل منح مميزات في التملك للأردني، لكي يكون معظم الإستثمار الأجنبي في المملكة فيه أيدي أردنية (22).

وهذا أيضاً عامل جذب كبير للإستثمار فيه، حيث تزيد من تدفق الأموال على التجار ولا تجعل هناك مصروفات كبيرة على الضرائب والجمارك.

يرى الباحثان أن الإستحواذ له آثار إيجابية من حيث تشجيع الإستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط الحركة الإقتصادية، وبذلك إنعاش الإقتصاد والتنمية بأنواعها، إلا أن هناك سلبيات عدة أهمها السيطرة المالية والإقتصادية، التي

تمتلكها الدولة المستحوذ (الأجنبية) أو المستثمر الغير الأردني، وبقى بين دائرة المخاوف من سيطره أي بلد آخر أجنبي على إقتصادنا الداخلي وإحتكار سوقنا العربي ، الذي قد يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على الإقتصاد والأفراد والمجتمع .
خاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي تناولت موضوع الإستحواذ بإعتباره مؤثراً في التجارة العالمية، تناولنا تعريف الإستحواذ، وتم إستعراض آثار الإستحواذ، من خلال بيان ماهية الإستحواذ، والآثار القانونية تناولنا بها الآثار القانونية بالنسبة للشركة، والآثار القانونية للإستحواذ على الشخصية المعنوية، وبالنسبة للدائنين والمدينين، أما الشق الأخير تحدثنا به عن آثار الإستحواذ بالنسبة لقانون الإقتصاد والإستثمار، وبالنسبة للمنافسة ومنع الإحتكار، وأخيراً بالنسبة للمجتمع والدولة وبيننا فيه عوامل الجذب والأهمية ، وطريقة نقل الخبرات والأفكار. وفيما يلي بيان بما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات.

أولاً: النتائج :

- 1- بالرغم من إن المشرع الأردني لم ينظم الإستحواذ في أحكامه، إلا أن الكثير من التشريعات المقارنة بينت إن عملية الإستحواذ عملية ذات تنظيم دقيق، لأنها سلاح ذو حدين رغم الإيجابيات التي تتمتع بها إلا أنها أشد خطورة في سلباتها، فإذا قامت الشركة المستحوذ بإحتكار عنصر مهم في الدولة المستضيفه فأنها ستتحكم في إقتصادها، أو تشل حركة التجارة في ذلك القطاع .
- 2- تكون الشركة المستحوذ عليها تابعة للشركة المستحوذ في كافة المجالات ، ومن أهمها الإدارة.
- 3- الإستحواذ في الحالة الشائعة ، يكون عقد بين شركتين شركة قوية وأخرى ضعيفة أو صغيرة.
- 4- الإستحواذ لا يزيل الشخصية المعنوية للشركة المستحوذ عليها ، ولا يشاركها الذمة المالية بل تبقى محتفظة بشخصيتها و بذمتها المالية الخاصة بها .
- 5- للإستحواذ اثار ايجابية جما من حيث تشجيع الاستثمار والذي يؤدي بدوره الى تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية.
- 6- هناك سلبيات للاستحواذ قد تصل الى مخاوف من الدول المستحوذ الاجنبية التي قد تسيطر على اقتصاد الدولة المستحوذ عليها .

ثانياً : التوصيات :

- 1- نوصي المشرع الأردني أن يقوم بتنظيم الإستحواذ، بإصدار تشريع خاص أو تعديل قانون الشركات، كون الإستحواذ أحد طرق إنشاء التكتلات الإقتصادية، ليتحقق من خلاله التكامل التكنولوجي، ويكون الإستحواذ هو الخيار الناجح في مثل هذه الحالات.
- 2- نقترح أن يتم سن نصوص قانونية تبين آليه إستخدام أموال الشركة المستحوذ عليها، وبيان مسؤولية مدير الشركة المستحوذ، وأعضاء مجلس الإدارة في حال إرتكابهم أعمال غير قانونية، أو أعمال مخالفة.

- 3- نوصي القوانين العربية أن تضع قانوناً يحمي مصالح الشركة المستحوذة عليها من هيمنة الشركة المستحوذة .
- 4- يرى الباحثان أن على البلد المستضيف للإستحواذ، أن تُلزم الشركة المستحوذة التعامل بعملتها الوطنية دون غيرها حماية للإقتصاد الوطني.
- 5- أن يكون مركز إداره الشركة المستحوذة في البلد الذي تمت فيه عملية الإستحواذ.
- 6- يوصي الباحثان المشرع الأردني عندا تنظيمه للإستحواذ بضبط عملية الإستحواذ وإعطاء الأولوية للشركات المحلية الرغبة بالاستحواذ، ومنع الإستحواذ على الشركات التي تقدم السلع الأساسية وتقديم الدعم لها، والتخفيف من العقوبات التي قد تؤدي إلى إضعافها مالياً وإدارياً .

قائمة المراجع:

- 1- عبده، إبراهيم سامي مصطفى، الاستحواذ والاندماج وحماية المنافسة ،رسالة ماجستير ،جامعه عين شمس، 2010. ص8.
- 2- الموسري، علي فوزي ابراهيم ، الحسين، بنى، مشروع مشترك، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، عدد 2، 2013، ص454.
- 3- قانون سوق الاوراق المالية المؤقت ،رقم 74 لسنة 2004.
- 4- قانون قطاع الاعمال المصري ، مادة 16 رقم 203 لسنة 1991.
- 5- الملكاوي، محامو ومستشارون .2 أبريل 2019، قراءة قانونية في مصطلح استحواذ الشركات في النظام السعودي، <https://www.mohamah.net>، 2021/6/18.
- 6- الرفيعي، علي كاظم ، طبيعة علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، مجلد 22، العدد الأول، 2007، ص2.
- 7- الدوسري، عبدالله محمد، مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة، دار النهضة العربية ، القاهرة، 201، ص362.
- 8- شوقي مؤمن، طاهر، الاستحواذ على الشركات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ص 58.
- 9- نهاد، أحمد ابراهيم السيد، الاستحواذ على الشركات التجارية، رسالة دكتوراه، مصر، عين شمس، 2013، ص587.
- 10- المطيري، نوره، التنظيم التشريعي لعروض الشراء بقصد الاستحواذ وحماية الاقلية المساهمين في شركات المساهمة، دار النهضة العربية، الكويت، 2017، ص87.
- 11- قانون الشركات العراقي، ماده 98، رقم 21 لسنة 1997.
- 12- احمد ابراهيم، نهاد، مرجع سابق، ص600.
- 13- المطيري، نوره، مرجع سابق، ص243.
- 14- أحمد عبد القادر السكارنة، فلاح، العلاقات القانونية بين الشركة القابضة والشركات التابعة، رساله دكتوراه، جامعه عين شمس، 2017، ص 465.
- 15- مؤمن، طاهر شوقي، دراسة قانونية على مجموعة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2017، ص50.

- 16- عبد العاطي، حسام الدين محمد، النظام القانوني لاندماج المصارف، رساله دكتوراه، جامعه بنها، 2011، ص44.
- 17- فياض، محمود، اندماج الشركات وفق قواعد حماية المنافسة في الاتحاد الأوروبي، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثالث، 201، ص304.
- 18- المادة التاسعة من قانون كلايتون لمكافحة الاحتكار، ترميز 15 ، 1941.
- 19- المطيري، الأستاذة نوره حزام عوض، التنظيم التشريعي لعروض الشراء بقصد الاستحواذ وحماية أقبية المساهمين وفقا للقانون الكويتي، دار النهضة العربية، 201، ص91.
- 20- المادة رقم 4، قانون تشجيع على الاستثمار، رقم 16، 1995.
- 21- المادة رقم 10، قانون تشجيع على الاستثمار، رقم 16، 1995.
- 22- ونص قانون الإستثمار أيضاً على حوافز أخرى، ومنها ما ورد في المادة (14) بإعفاء بعض الأنشطة من الضرائب.